

المجلس) 21 (شرح متن الورقات للجويني || الشيخ خالد المشيقح

خالد المشيقح

هو جمهور المحدثين على هذا. جمهور المحدثين على ما ذهب اليه امام المحدثين البخاري رحمه الله. الرأي الثاني غير المسلم هذا ليس بشرط مسلم رحمه الله يقول هذا ليس الجرد لكن يكتفى بامكان اللقاء والمعاصرة يقول اذا - 00:00:00
امكن اللقاء والمعاصرة هذا ليس المسلم رحمه الله له وجهة نظر يقول لان الكون نقول انه يعني كوننا نقول بأنه اشترط ان يكون سمع منه اما ان اشترط السماع في كل حديث ها اما ان نشترط السماع في كل حديث والا ما يحتاج ان يشترط في - 00:00:20
ولا في بعض الاحاديث. لان هذا وجهة نظر مسلم رحمه الله. المسلم رحمه الله يقول كون ان نقول سمع منه والتقوى به واخذ منه بعض الاحاديث اما النظر ذلك كل حديث وكما قال يحيى ابن سعيد القطани كل حديث ليس به حدثنا آآ اخبرنا فهو خل وبطل او نقول بأنه - 00:00:40

اه انه يكتب يكتب بامكان اه اللقاء والمعاصرة. اذا يمكن انه نقله وعاصره وان لم يكن سمع منه وان لم يكن التقى به - 00:01:10

فان هذا فان هذا آآ فان هذا آآ يحكم حكم الاتصال هل في حكم الاتصال؟ المهم انه الان الان الامر على ما ذهب اليه او العمل على مسلم البخاري البخاري رحمه الله فالابد ان يكون التلميذ سمع من الشيخ - 00:01:30
ولو بعض الاحاديث والتقوى به واجتمع به. فاما عرفنا انه سمع به حملنا هذه على ماذا ها الابتسامة اما اذا كنا عرفنا ان هذا لم يسلم من هذا فنحملها على الانتقام. نعم على الانتظار - 00:02:00

ثم بعد ذلك كان المؤلف رحمه الله صيغ اداء الحديث صيغ اداء الحديث قال واذا قرأ الشيخ يجوز للراوي ان يكون حدثني وخبرني وان قرأ على الشيخ فيقول اخبرني ولا يضر حدثني طرق تحمل الحديث تنقسم الى قسمين طرق - 00:02:20
ال الحديث تنقسم الى قسمين. القسم الاول السماع من لفظ الشيخ ان يسمع من لفظ الشيخ. والطريقة الثانية القراءة على الشيخ وتسمى العرض وتسمى العرب وهذه هي المعروفة عند ائمة المحدثين. قال واذا قرأ الشيخ يجوز للراغب يقول حدثني وخبرني وان قرأ - 00:02:40

هو على الشيخ فيقول اخبرني ولا يتحدثني. هاتان الطريقتان نعم الطريقتان ان اسمع من لفظ الشيخ الترمذى يسمع من لفظ الشيخ الطريقة الاولى. الطريقة الثانية ان اه يقرأ على الشيخ. وتسمى العرب - 00:03:10

هاتان الطريقتان لتحمل الحديث هذه هي المعروفة عند المتقدمين عند ائمة والمستعملة في عصر الرواية المستعملة في عصر واحد الطريقة الاولى ان يسمع من لفظ الشيخ الطريقة الثانية ان يقرأ - 00:03:30

طيب واذا قرأ على الشيخ فانه يقول حدثني وخبرني اذا قرأ على الشيخ سواء قرأ من حفظه او قرأ من كتابه فانه يقول حدثني وخبرني اه اذا اذا قرأ الشيخ التلميذ اذا قرأ الشيخ على التلميذ يعني اذا - 00:03:50

سمع التلميذ من لفظ الشيخ فانه يقول حدثني وخبرني. والطريقة الثانية قراءة التلميذ على الشيخ فهذه يقول اخبرني او حدثني قراءة عليه. يقول اخبرني او حدثني علي وهل يسوق ان يترك قول قراءة عليه؟ هل يسوء ذلك؟ هل هو جائز او ليس بجاز - 00:04:20

كان فيه كان فيه رأيان. الرأي الاول الرأي الاول ان هذا جائز. نعم ان هذا جائز والرأي الثاني ان هذا ليس بجاز. اما الراوي الاول ان
هذا جائز وهذا قال به البخاري - 00:04:50

كون يترك القول قراءة عليه هذا قال الامام البخاري انه جائز. والقول الثاني انه ليس بجاز وهذا قال به مسلم رحمه الله فاصبح
المعروف من صيغ التحمل ماذا؟ عند الائمة هي ان يسمع من لفظ الشيخ ويقول حدثني واحبني - 00:05:10

او انه يقرأ على الشيخ والشيخ يسمع سواءقرأها يقرأ التلميذ على الشيخ والشيخ يسمعه يسمى العرض يقول حدثني واحبني
قراءة عليه وهل يجوز ان يترك لفظ القراءة قول وقراءته عليه هذا - 00:05:30

فيه رأيان حالة بقي علينا ست طرق التحمل اورد المؤلف رحمه الله طريقا واحدا فقط يعني هذه ليست معروفة عند المتقدمين
00:05:50

قال وان اجاز له الشيخ من غير وایة فيقول اجازني واحبني اجازة. فعندنا هناك طرق اخرى من طرق التحمل ليست معروفة في
عصر الوادي الاجازة الكتابة الوصية السادة المناورة يعني ست طرق سرت طرق هذى ليست معروفة في طرق في عصر الرواية وعند
المتقدمين وانما حدثت - 00:06:10

الاجازة والمناولة والكتابة والوصية او الوجادة والوجادة والاعلام والاعلام هذه ست طرق وكل وكل طريق هذه لها حكمها تتعرض لها
باختصار فنقول الطريق الاول الاجازة الاجازة والاجازة هي ان يأذن الشيخ - 00:06:40

تلميذ ان يروي عنه ما روى الاجازة ان يأذن الشيخ للتلميذ ان يروي عنه ما روى كان يقول عجزت لك ان تروي عن صحيح البخاري.
عجزت لك ان تروي عن صحيح مسلم. فيقول كان - 00:07:10

التلميذ اجاز لي او اخبرني اجازة عند الرواية يقول اجاز لي او اخبرني اجازة وآآ في اصطلاح المتأخرین يعبروا عنها انباءنا واصطلاح
المتأخرین يقولون انبأنا والاجازة هذه انواع الاجازة هذه انواع النوع الاول ان يجيز معينا لمعين - 00:07:30

النوع الاول ان يجيز معينا لمعين. كان يقول اجزتك صحيح البخاري صحيح مسلم ونحو ذلك ان يجيز معينا من وعيه. الثاني ان
يجيز معينا لغير معينا لمعين الثاني ان يجيز نعم ان يجيز آآ معينا - 00:08:00

لغير معين. نعم ان يجيز معينا بغير معين. كان يجيز صحيح البخاري نعم يقول لاهل زمان نعم ان يجيز صحيح البخاري مثلا يقول
لاهل زمان وانا الان اجاز معينة وهو صحيح البخاري معين وهو صحن وهو في اهل زمانه - 00:08:30

الصورة الثالثة عكس هذه وهي ماذا؟ ها؟ ان في اجمال معين لمعين. انهي سؤال معين بمعين؟ كان يقول اجزت لك مسموعاتي المست
لك مسموعاتي؟ الصورة الرابعة ان يجيز غير معين لغير معين - 00:09:00

ان كان يقول هل يجوز يجيز مجهول لمجهول؟ يقول اجزت كتاب السنن وهو يروي عدة كتب من كتب السنن اهل زمان او لفلان
وفلان هذا يشترك هذا الاسم يشترك فيه عدة اشخاص لفلان وهذا يشترك فيه عدة اشخاص - 00:09:30

الصورة الخامسة هل يجوز للمعلوم اما تبعا او استقلالا؟ يعني يقول انسن لفلان ولمن لفلان ان يروي عن البخاري هذا تبع او
استقلال يقول اجزت لمن يولد لفلان ان يرمي عن صحيح البخاري. ايه. وهو يصح من هذه عند جمهور يصح هو القسم الاول. اما
بقية - 00:10:00

الاقسام فهذه هذه ضعيفة. فيها خلاف. الان فيها خلاف طيب القسم الثاني هذا ما يتعلق بالاجازة القسم المناولة القسم الثاني المناولة
والمناولة نوعان المناولة نوع الاول مناولة مقرونة بالاجازة. النوع الاول مناولة مقرونة بالاجازة - 00:10:30

وصورتها ان يدفع الشيخ كتابه الى الطالب ويقول هذا روايتي عن فلان ترويه عني ان يدفع الشيخ كتابه الى الطالب ويقول هذا
روايتي عن فلان فاروه عني ثم يقيمه معه تمليكا او اعارة لكي ينسحب ونحو ذلك. النوع الثاني - 00:11:10

النوع الثاني ان تكون مجرد عن الاجازة. ان تكون المناولة مجرد عن الاجازة وصورتها ان الشيخ يدفع الكتاب الى الطالب ويقول هذا
رواية الفلان وهذا سماع الى اخره. والقسم الاول - 00:11:40

اول تجوز الرواية بها. واما القسم الثاني فلا تجوز الرواية فيها والقسم الثاني لا تجوز الرواية الطريق

الثالث آآ من طرق الكتابة الكتابة وهي ان يكتب الشيخ مسموعاته لحاضر - 00:12:00
ان يكتب الشيخ مسموعاته لحاضر او غائب. وهذه ايضا تقسم الى قسمين. القسم الاول مقرونة بالاجازة. نعم مقرونة بالاجازة. يعني
ان يكتب له ويقول اجزت لك ان ترويها عني والقسم الثاني القسم الثاني آآ مجرد - 00:12:30
القسم الثاني مجرد عن الاجازة. كان يكتب له بعض الاحاديث او بعض المرويات ويرسلها اليه نعم. ولا يجوزه برواية شيء. فالاولى
صحيحة والثانية ليست صحيحة القسم الرابع الاعلام القسم الرابع الاعلان والاعلام ان يخبر - 00:13:00
الشيخ الطالب ان هذا الحديث او هذا الكتاب سمعه. نعم يخبر فقط. لم يخبر الشيخ الطالب ان هذا الحديث وهذا او هذا الكتاب انه
سماعه او روايته الى اخره وهذه اختلفت - 00:13:30
فيها نعم طلب فيها وال الصحيح انه لا تجوز الرواية بها لانه قد يخبره ان هذه سمعه ولكن فيها خلل. نعم
فيها خلل. القسم الخامس الوصية - 00:13:50
القسم الخامس الوصية وهي ان يوصي عند موته كان يوصي عند موته آآ الشخص عند موته او عند سفره لشخص بكتاب من كتبه
يرويه الان بكتاب من كتبه يرويه وهذه ايضا لا تصح رواية - 00:14:10
لا تصح الرواية بها يعني نوصي الشيخ في كتاب من كتبه عند الموت عند سفره لشخص من الاشخاص يروي هذا الكتاب الشيخ يرويه
نعم شخص من الاشخاص القسم الاخير الوجادة - 00:14:30
الوجادة نام الوجادة ان يجد التلميذ احاديث بخط شيخه ان يجد التلميذ احاديث بخط شيخه وليس للتلميذ سماع منه ولا رواية نعم
فهذه لا تصح روايتك والله اعلم وصلى الله وسلم - 00:15:00
الآن بقي من يعني بكرة غدا ما نتمكن من متى؟ فانتم يعني تبوا نظيف جالس ها؟ لا بس انتم ها الاجتهاد والتقليد لما يتعلق بذلك هل
يحتاج الى درس الصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى الله وصحبه اجمعين - 00:15:40
قال رحمة الله تعالى القياس واما القياس فهو رد الفرع من الاصل في علة تجمعهما في الحكم. وينقسم الى ثلاثة اقسام الى قياس علة
وقياس دلالة وقياس شبه اه يقول المؤلف رحمة الله واما القياس الى اخره اه القياس - 00:16:20
هو الدين الرابع من الادلة المتفق عليه. وان الادلة المتفق عليها اه اربعة كتاب السنة الاجماع والقياس والقياس هذا كما ذكرت من
الادلة المتفق عليها لكن قال في ذلك ظاهرية يعني متفق عليها بين الائمة فالائمة - 00:16:50
رحمهم الله على هذه الاصول الاربع الكتاب والسنة والاجماع. وآآ القياس القياس هذا اختلف اهل العلم رحمة الله في اثباته
معنى ان ذكرنا اتفاق الائمة على ذلك اختلف الظاهرية - 00:17:30
مع جمهور اهل العلم من من جماهير الائمة الاربعة واتباعهم على اثبات وحجة شرعا او بانه ليس حجة شرعا. على رأيين الرأي الاول
رأي جمهور اهل العلم رحمة الله جمهور العلماء رحمة الله - 00:18:00
على ان القياس حجة. واستدلوا على ذلك بادلة. جمهور على ان القياس حجة تدل على ذلك بادلة من ادلة من ادلة القياس قول الله
ارسلنا رسالنا بالبيانات. وانزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط. وانزلنا معهم الكتاب والميزان ليكون ليقوم الناس -
00:18:30
والميزان ما توزن به الامور ويقياس بيتها لان الميزان ما توزن به الامور والقياس بيتها. وآآ ايضا منها من ادلة من ادلة القياس قول الله
عز وجل فاعتبروا يا اولي الابصار. فامر الله عز وجل بالاعتبار - 00:19:00
والاعتبار هو تمثيل الشيء بغيره. يعني تمثيل الشيء بغيره هذا هو الاعتبار. وهذا هو القياس. وكذلك ايضا بقول الله عز وجل اه في
قتل الصيد ومن قتلها ومن قتلها مؤمن - 00:19:30
متعمدا فجزاء مثل ما قتل من النار. وجاء مثل ما قتل من النعم. فهنا اثبات المثل والقياس كما سيأتي ان شاء الله في تعريفه في انه
اثبات مثل لمثل. في حكم العلة. كما سيأتي - 00:20:00
وفي هذا في قول الله عز وجل وجاء مثل ما قتل من النعم. هذا فيه انناس فيه اثبات المثل من النعم. وكذلك ايضا اجماع الصحابة

رضي الله تعالى عنهم على اثبات القياس والعمل به وقد ورد عنه في - 00:20:30
وقائع كثيرة انهم اثبتو القياس. من هذا اتفاقيهم على امامية ابي بكر رضي الله تعالى عنه الامامة الكبرى قياسا على النبي عليه الصلاة والسلام له في الامامة الصغرى. وقالوا رضي مولدي لدينا افلا نرفع من دينانا - 00:21:00
كذلك ايضا من الواقع واقعة المشركة لما قضى بها عمر رضي الله تعالى عنه لما قال الاخوة الاشقاء وعمر رضي الله تعالى عنه هب ان ابانا حجر ملقي في اليمن. هب ان ابانا حجرا - 00:21:30

لان الاولاد من ام الاخوة الام اصحاب فرد فيقدمون الاصل انهم يقدمون. في المشاركة يقدم الاخوة للام ويأخذون فرضهم الاخوة الاشقاء يسقطون ما لهم شيء. لاستغراق المسألة للفروض. المسألة استغرقت فرضه - 00:22:10
فالاخوة يأخذون فرضهم ويبقى الاخوة الاشقاء ليس لهم شيء. فقال عمر فقال عمر تارة قسم على انهم آآ لا يلزم الاخوة الاشرطة يسقطون يسقطون ويرث الاخوة الام. تقديمها لاهل الفرض. وقسم عمر رضي الله تعالى عنه بالتشرييد - 00:22:40
بين الاخوة الاشقاء والاخوة الام لما قالوا له هب ان ابانا كان حجرا ملقي في اليم. نعم ففاس عمر رضي الله تعالى عنه قاس عمر رضي الله تعالى عنه آآ الاخوة الاشقاء - 00:23:10

في الميراث الاخوة لامه. والغى الاب فشرف بينهم شرك بينهم. وكذلك ايضا من الواقع التي وقعت والتي قاس فيها الصحابة رضي الله تعالى عنهم قول علي رضي الله تعالى عنه اجمعوا رأي - 00:23:30
ورأي عمر في امهات الاولاد الا يباعن. في امهات الاولاد الا يباعوا وارى الان اما الان فقد رأيت بيعهن. اما الان فقد رأيت بيعهن فهاري عمر وعلى اولا اجتمعوا على ان امهات الاولاد لا يباعن الحالا لهن بالحرام - 00:23:50

ثم بعد ذلك قال عمر علي رضي الله تعالى عنه اما الان فارى ان اما الان فقد رأيت اي معنى وهذا الحال لهن نعم الحال لهن في بالايام. فملحاق لهن بالايام. الى اخره هناك بقاع كثيرة عن الصحابة رضي الله تعالى عنهم. عملوا فيها بالقيام - 00:24:20
يا سلام ومن اقوال الصحابة في العمل بالقياس قول ابي موسى قول ابي موسى رضي الله تعالى عنه لما بعثه قاضيا ثم الفهم الفهم. فيما ادللي عليك مما ورد عليك - 00:24:50

مما ليس في القرآن ولا في السنة. ثم الفهم الفهم فيما ادللي عليك مما ورد عليك مما ليس في القرآن ولا سنة ثم قايس الامور. ثم قايس الامور واعرف الامثال - 00:25:10

ثم احمد الى احبها الى الله واصباهها بالحق. وهنا قال عمر ثم قايس الامور واعرف الامثال ثم اعمد الى اشباهها بالحق والى احب الى الله واصباهها بحق اه كذلك ايضا استدل الجمهور على اثبات القياس بقول الله بقول النبي صلى الله عليه وسلم لعن الله اليهود - 00:25:30

حرمت عليهم شحوم الميتة. وجملوها وباعوها واكلوا ثمنها. فالمحرم هو الشحوم هذا المحروم ثم بعد ذلك قيس على هذه الشحوم اثمانها. نعم قيس على هذه الشحوم اثمانها الله عز وجل حرم عليهم الشحوم. ثم بعد ذلك لعنوا - 00:26:00
لأنهم تخيلوا باكل الثمن فالاصل انه محروم عليهم الشحم ثم بعد ذلك حرمت اه ثم بعد ذلك لما تحيلوا على ذلك لكن الثمن لعنهم الله فقالوا في ذلك قياس الثمن على الشحن - 00:26:40

وبالنسبة للرأي الثاني الرأي الثاني وعدم اثبات القياس كما قلنا هذا هو المشهور على الظاهرية. وان القياس ليس حجة شرعية ليس حجة شرعية. وازدوا ادلة من هذه الادلة قول الله عز وجل يا ايها الذين امنوا لا تقدموا بين يدي الله ورسوله - 00:27:10
يا ايها الذين امنوا لا تقدموا بين يدي الله ورسوله. وقالوا في العمل بالقياس تقدم بين يدي الله ورسوله. لأن القياس تقدم بين يدي الله ورسوله. لأن النص ان الله من الرسول صلى الله عليه وسلم انما نص على هذا فكونك تلحق به ما كان مثيلا له قالوا هذا تقدم بين يدي الله - 00:27:40

فلا يجوز وايضا ازدوا على ذلك بقول الله عز وجل ما فرطنا في الكتاب من شيء وايضا قول الله عز وجل وما كان ربكم نسيبا وما كان ربكم نسيبا وكذلك ايضا - 00:28:20

قول الله عز وجل ونزلنا عليك الكتاب تبيانا لكل شيء ونزلنا عليك الكتاب لكل شيء. وأيضاً فهذه الأدلة دلت على أن الكتاب مبين لكل شيء كل الأحكام جاءت في الكتاب وفي في السنة. والله عز وجل ما فرط في - [00:28:40](#)

من شيء فما جاء حكمه وبين في الكتاب ما جاء حكم بين في الكتاب هذا حسب ما بين ما لم يرد حكمه فهو مما سكت الله عنه. وما سكت عنه فهو عفو. ما سكت الله عنه فهو عفو - [00:29:10](#)

كذلك أيضاً استدلوا بقول الله عز وجل فإن تنازعتم في شيء خدوه إلى الله والرسول. وكذلك أيضاً بهذه الأدلة آن قبل ذلك الجواب على هذه الأدلة سهل فنقول بان الأدلة الشرعية جاءت بالقياس كما تقدم - [00:29:30](#)

فلا يكن في هذا تقدم بين يدي الله ورسوله. الإنسان لم يتقدم بيد بين يدي الله ورسوله بل عمل بنقطة كلام الله وكلام رسوله صلى الله عليه وسلم. وكذلك أيضاً قولهم استدللهم قول الله عز وجل - [00:30:10](#)

ما خرطنا في الكتاب من شيء ونزلنا على الكتاب تميئاً لكل شيء إلى آخره نقول هذا أقول أه الكتاب ما فرط في شيء والكتاب تبيان لكل شيء. أما عن طريق النص وأما عن طريق الالحاق - [00:30:30](#)

فالله عز وجل لم ينص على كل شيء وإنما نص على بعض الأشياء وإنما بالحاجة فظائلها بها. والشريعة الحكيمه لا تفرق بين المتماثلات لأنها كلها لأنها كلها من لدن حكيم عليم. كذلك أيضاً استدلوا - [00:30:50](#)

قالوا بانه ورد التفريق بين المتماثلات. قالوا بان في الشرح ورد التفارق بين المتماثلات فمن امثلة ذلك ان الصغير اذا كان يرش من بوله رشا واما ان كانت انشى فانه لابد من غسل وفرغ الشارع - [00:31:20](#)

كل منها بول بول صغير لكن هذا امر باي شيء وكذلك أيضاً قالوا بان الشارع اوجب قطع يد السارق اذا السارق او جبه قطع يده في شيء القليل ربع دينار. لكن الغاصب الذي - [00:31:50](#)

الشيء الكثير هذا لم يوجب الشارع قطع يده. ففرق الشارع نعم فرق الشارع وكذلك أيضاً قالوا ان في عدة الموت عدة الطلاق في العدة في الموت فرق الشارع بينه وبين عليه الطلاق. فجعل في حدث الموت كم؟ أربعة أشهر وعشرين. فيه الطلاق - [00:32:20](#)

ثلاثة طرق مع ان استبراء الرحم يحصل لأن استبراء الرحم هذا يحصل بما تحصل تورط الشارع بينهما وأيضاً قالوا أيضاً بالنسبة للقاتل يقتل بشاهدين. بالنسبة للزاني لا يرجم الا باربعة شهداء. الا - [00:33:00](#)

يا رب احد الشهداء الى اخر ذلك نعم الى اخر مثل هذه الامثلة ذكروها وهذا يعني هذا الدليل انا ضعيف يعني هذا ضعيف هذه الاشياء التي ذكروها يعني - [00:33:30](#)

في ظاهرها أنها من متماثلات. وفي باطنها ان بينها فروقاً ان بينها فروقاً فروقاً بين هذه الفروق. فلم يلحق الشارع احد هذه الفروع بالآخر يعني لم يلحق الشارق احد هذه الفروع بالآخر. فرق بين الذكر والأنثى بالنسبة للموت - [00:33:50](#)

وفرق أيضاً بين السرقة التي تكون على وجه الخفي الخفية وبين اخذ المال مجاهرة وفرق أيضاً بين الزنا واتهاته وما فيه من التعدي على الاعراض وبين قتل وكذلك أيضاً فرق بين العدة - [00:34:20](#)

الطلاق في الموت فعدة الموت تختلف عن عدة الطلاق إلى اخره فهذه الأشياء فرق بينها وقد ابن القيم رحمه الله تكلمت بكلام جميل في مثل هذه المسائل في اعلام المبطحين ابن القيم رحمه الله - [00:34:50](#)

يعني في تميم اسرار الشريعة وحكمها وتفرقيها بين بين الأحكام ان تكلم ابن القيم رحمه الله في ذلك كلاماً جيداً نفيساً في كتابه اعلان الموقعين الصحيح في ذلك ان ما ذهب إليه جمهور أهل العلم رحمه الله - [00:35:10](#)

لكن القياس كما سيأتيانا ان شاء الله ان له شروطاً لا يثبت إلا بشرط. والقياس في اللغة يطلق لغة على معنيين. وأيضاً من السنة ينبغي علينا الدليل من أدلة السنة مما اختلفواجمهور. وهو حدث أبي هريرة - [00:35:40](#)

رضي الله تعالى عنه ان رجلاً جعل النبي عليه الصلاة والسلام فقال يا رسول الله ان امرأتي غلاماً اسود يعرض لامرأته. فقال النبي عليه الصلاة والسلام هل لك من ابل؟ قال نعم - [00:36:00](#)

قال ما الوانها؟ قال حمر. قال هل فيها من اورق؟ قال نعم. قال فانى ذلك قال لعله نزعه عرق. قال فابنك هذا لانه نزع القرد فقايس.

كما ان الابل جاءها التغير في اللون لعله نزع العرق فكذلك ايضا ابنك هذا جاءه التغير في النوم - 00:36:20
هذا لعله نزعه عرق. القياس يطلق في اللغة على معنيين. القياس في اللغة على معنيين. المعنى الاول التقدير والمساواة. المعنى الاول 00:36:50
التقدير والمساواة تقول في الثور بالذراع اذا قدرته به. وفلان لا يقاس بفلان اي لا يساوى به - 00:37:20
والمعنى الثاني المعنى الاول ومنه قسط الثوب بالذراع قدرته بها. والمعنى الثاني المساواة. فلان لا يقاس فلان
فلان لا يقاس بفلان اي لاسرته. واما في الاصطلاح فعرفه المؤلف رحمة الله فقال - 00:37:50
رد الفرغ الى الاصل بعلة تجمع تجمعهما في الحكم. رد الفرع الى الاصل بعلة تجمع ما في الحكم. قوله رد الفرض اي حمل الفر
اصل تجمع بينهما تجمعهما في الحكم. طيب وهناك تعريف احسن من - 00:38:20
هذا نقول في تعريف القياس بأنه اثبات مثل حكم اصل اثبات مثل حكم اصل لفرع لاشراكهما في علم الحكم عند المثبت اثبات مثل
حكم اصل لفرعه في علة الحكم عند المثل عند المثل. فقولنا اثبات قولنا اثبات هذا - 00:39:00
يشمل كل اثبات الان يشمل كل اثبات فيشمل قياس العكس يشمل اثبات قياس العكس. ويشمل اثبات قياس المساواة. عن قياس
اثبات المساواة قولنا مثل اثبات مثل هذا يشمل قياس المساواة لكنه يخرج - 00:39:30
ه؟ قياس العكس. قياس المساواة كما سبأتينا هو قياس الدلالة سبأتي ان شاء الله. قوله مثل يعني اثبات حكم الاصل لفرع. لعلم
تجمع بينهما هذا وش نسميه؟ قياس المساواة. هذا يسمى قياس المساواة. وقولنا مثل - 00:40:00
هذا يشمل قياس المساواة. لكنه يخرج قياس العكس. لأن قياس العكس ليس اثبات مثل وانما اثبات نقىض حكم الاصل لحكم
الفرد. نعم نقول اثبات قياس العكس. اثبات نقىض حكم الاصل في الفرع لافتراهم في علة الحكم يعني - 00:40:30
بعكس خلاف المساواة اثبات نقىض حكم الاصل في الفرع باي شيء؟ بافتراهم في علة الحكم. لافتراهم في علة الحكم. فالعكس
مخالف للمساواة قياس العكس هذا مخالف قياس المساواة. ومن امثلة قياس المساواة ما جاء في الحديث - 00:41:00
وفيه قول الصحابة للنبي عليه الصلاة والسلام يا رسول الله اياتي احدنا شهوته ويكون له فيها اجر فقال النبي عليه الصلاة والسلام
ارأيت لو وضعها في حرام؟ اكان عليه قال نعم وقال فكذلك اذا وضعها في الحال فهنا - 00:41:30
العلة مفترقة وليس مفترقة العلة مفترق حرام وحلال نعم هنا الحكم الانسان اذا وطا زوجته يأتيه الاجر ولا ما يأتيه الاجر؟ يؤجر او
لا يؤجر؟ يأتي احدنا شهوته ويكون فيها اجر؟ قال - 00:42:20
هذا اجر هذا اجر الان ان النبي عليه الصلاة والسلام اثبت مثل اجر اجر نقىض الاجر اثبت الوزر اثبت الوزر نعم اثبت الاجر آآآ نقىض
ماذا؟ نقىض الوزر. نقىض الوزر. والعلة ما هي؟ حرام وحلال. حرام بانما مفترقان في العلة - 00:42:50
فكما انه اذا زنا يأثم فكذلك ايضا اذا وطا زوجته فانه يؤجر فهنا نقىض حكم الاصل والا مثل حكم الاصل نقىض حكم الاصل نقىض
حكم الاصل فهذا يسمى ماذ؟ يسمى قياس العكس. هذا نقىض حكم الاصل. الزنا محروم - 00:43:20
ويأثم عليه الانسان قاسي الشارع على ذلك الوطء الحال فانه يؤجر عليه الانسان. فالحكم هنا في الفرق الذي ثبت نقىض حكم الاصل
فان في الاصل الاثم. وفي الفرع ماذ؟ الاجر. الاجر لافتلاطهما في العلة - 00:43:50
هذا حرام وان هذا وطء حرام وهذا وطء حلال. هذا يسميه نعم ماذ نسميه؟ نسميه قياس العكس. هذا ها؟ لا المساواة كما قلنا بان
قولنا اثبات مثل اثبات جنس يشمل قياس المساواة ويشمل قياس العكس. قولنا مثل هذا الان اثبت المساواة واخرج العكس - 00:44:10
فان العكس اثبات نقىض حكم الاصل في المرأة. بافتراضهما في العلم. اما المساواة هذا يأتي لان المساواة اثبات مثل حكم الاصل في
الفرع باتفاقهما في العلم. هذا لا اثبات نصيب حكم الاصل في الفرق - 00:44:40
افتراضينا في العلة. واضح؟ طيب. طيب اه قولنا ايضا حكم قولنا حكم هذا قوله حكم ايضا هذا جنس. يشمل الاحكام الشرعية
والاحكام اللغوية والاحكام العقلية. والاحكام العقلية. والمراد بذلك الاحكام ماذ؟ الشرعية - 00:45:10
الاحكام الشرعية واللغوية والعقلية والمراد بذلك الاحكام الشرعية اما بالنسبة لاحكام العقلية ليست داخلة والاحكام اللغوية ليست

داخلة اللهم الا اذا كان من الا اذا كانت وسيلة لاثبات الاحكام الشرعية. وسيلة لاثبات احكام الشرعية. طيب اثبات مثل حكم اصل -

00:44:40

الاصل هو المقيس عليه. وهي الحادثة التي ورد النص او الاجماع بها الاصل المقيس عليه وهي الحادثة التي ورد النص او الاجماع بحكمها ورد النص او الاجماع بحكمه. والفرع المقيس وهو -

00:45:10

هي الحادثة التي لم يلد الشرع في حكمه. يقول الحادثة التي لم يرد الشرع في حكمه. قال لاشتراكنا في علة الحكم العلة هي الجامع بين الفرع ولا تسمى مناطق الحكم كما سيأتي ان شاء الله آآ -

00:45:40

فقول العلة هي الجامع ثلاث اقسام الى قياس علة وقياس دلالة وقياس سمعة الى اخره ينقسم الى اقسام. القسم الاول القسم الاول ينقسم نعم. القسم الاول باعتبار قوته وضعفه. ينقسم الى ثلاث اقسام الى قياس علة واقياس دلالة وقياس سمن الى اخره -

00:46:10

ينقسم الى اقسام. القسم الاول ينقسم نعم القسم الاول باعتبار قوته وضعفه. نعم باعتبار قوته وضعفه. وباعتبار قوته وضعفه ينقسم الى قياس جلي. والى قياس خفي. اما القياس الجلي فهو ما قطع فيه -

00:46:40

بنفي الفارق المؤثر ما قطع فيه بنفي الفارق المؤثر او كانت العلة منصوصا عليها او مجموعا عليها. يقول ما قطع فيه بنفل فارق مؤثر. يعني انك تقطع انه ما هناك فرق بين ناصر وفرق. نعم او كانت العلة منصوصا عليها او كانت -

00:47:10

مجموعا عليها فهذا تسمى بالقياس الجليل مثاله الله عز وجل قال ولا تأكلوا مال اليد. نعم. اه ولا تأكلوا اه ولا تقربوا مع اليتيم الى

00:47:40

اليتامي ظلما انما يأكلون في بطونهم نارا. وسيسلون صغيرا. فالله عز وجل هنا حرم ماذا؟ حرم الاكل حرم الاكل بالنسبة لاحراق ما

00:48:10

يقياس على هذه المورن او لا؟ من باب اولى هذا بقياس. نعم يقياس على هذا من باب اولى اها. وايضا من امثلته قوله عز وجل ولا تقل لهما اف ولا تنهرهما ها -

00:48:30

نعم الضرب من باب اولى. هذا يسمى قياس ماذا؟ يقال سمي قياس شريف. طيب الثاني القياس الخفي. نعم هو ما لم يقطع بنفل آآ

بنفي الفارق. ولم تكن العلة خصوصا او مجموعا عليه. هو ما لم يقطع بنفي الفارق ولم تكن العلة منصوصا او مجموعا عليها -

00:48:50

مثال ذلك قياس القتل بالمثقل القتل المحدد قياس القتل بالمثقل على القتل بالمحدد في وجوب القصاص في وجوب القصاص فهنا

00:49:20

لابد من التعرض لبيان العلة. ما هي العلة؟ في القسم الاول -

00:49:50

ما نحتاج الى بيان لأن الامر ظاهر. الامر ظاهر. ما نقول مثلا يحرم آآ احرaca اليتيم قياسا على اكله لعلة كذا وكذا. لا نحتاج الى بيان هنا لانه جد سمينا بالجرير رضوان عليه -

00:50:10

ان القياس الخفي الذي لم يقطع بنفي الفارق ولم تكن علة منصوصا او مجمل عليها فهذا الى ان نبين ان نبين علته. نبين علته. هم.

وهذا

كلمة القتل المحدد هل يقياس عليه القتل بمثقل؟ القتل المحدد ورد الشارع في جانب القصاص فيه -

هل نقيس عليه القتل بالمثقل؟ هل يقياس عليه القتل بالمثقل؟ ها في وجوب القصاص او لا يقياس اليه؟ هنا نحتاج الى مقدمتين.

00:50:40

نحتاج الى مقدمتين المقدمة الاولى آآ المقدمة الاولى آآ بيان العلة -

في الاصل المقدمة الثانية وجود العلة في الفرع. لكي نلحق الحكم نحتاج الى مقدمتين المقدمة الاولى بين العلة وسيأتيانا ان شاء الله طرق مسالك العلة هذه سنذكرها ان شاء الله -

00:51:10

ان شاء الله باذن الله. اه اه فنحتاج الى مقدمتين. المقدمة الاولى بيان العلة في الاصل. والمقدمة الثانية وجودها لام هدى في الفرع. فمثلا الخمر العلة في الاسكار يعني ما هي العلة في تحريم الخمر؟ الاسكان. الاسكار. هل هذه العلة موجودة في الفرع؟ وهو النبيذ او -

00:51:30

ليست موجودة الى اخره. نعم. فلابد من بيان العلة آآ مثل ذلك ايضا الارز الارز الشارع في حي وامر بالبر والشعير بالشعير والتمر

بالتمر والملح بمثل سواء بسواء الى اخره. نص على هذه الاشياء. المر بالبر. هل تلحق العلة او لا؟ قال له - 00:52:00
نحتاج الى مقدمتين بين العلة في الاصل ها وهل العلة موجودة في الفرع او ليست موجودة في الحكم فهنا لا نقطع بنفي فارغ قد يكون هناك فارغ والذرة فمثلا علة - 00:52:40

ما هي العلة في البرج؟ الكيد مثلا على رأي ابن محمود الكيد ننظر هل هي موجودة في تلحق الحكم وجريان طيب القسم الثاني
القسم الثاني باعتبار العلة ايضا القسم الثاني ينقسم القياس الى اقسام باعتبار - 00:53:10
علته باعتبار علته وهنا ذكر المؤلف رحمة الله ثلاثة اقسام ذكر المؤلف رحمة الله اه اه تلت اقسام القسم الاول قياس العلة قال ما كانت
العلة في الموجبة للحكم ما كانت العلة فيه موجبة للحكم ما كانت العلة بموجبة - 00:53:40

معنى يا عم معنى ان العلة آآ توجب وجود الحكم في الفرض كما انها موجودة في الاصل اي ان العلة مقتضية من حكم في الفرع. ولا
يتختلف عنده. فكما انها توجد في الاصل - 00:54:10

يقتضي ذلك وجودها في الفرع. فهذا كما سبق تمثيله من قول الله عز وجل ولا تقل لهم اف نعم لا تقل لهم اف العلة هي الدين العلة
هي العلة هذه بالنسبة للضرب هل تقتضيه او لا تقتضيه؟ ها - 00:54:40

يعني انه يحرم الضرب لا تقل لهم اخت التأكيد هذا لا يجوز لوجود العلة ما هي العلة؟ الايذاء. الايذاء هل هو موجود في الظرف؟
نعم؟ هذا موجود في الضرب. ولهذا قال لك - 00:55:10

قياس العلة ما كانت العلة فيه موجبة للحكم. يعني مقتضية للحكم لا يحسن تخلفه مقتضيا لايجاد الحكم في الفرض. لا يتختلف عن
الحكم في الفرق وهذا مثل ما ذكر المؤلف رحمة الله القسم الثاني - 00:55:30

قياس الدالة القسم الثاني قياس الدالة وقياس الدالة هو الاستدلال كما ذكر مؤلف واحد النظيرين على الاخر الاستدلال واحد النظيرين
على الاخر وهو وهو ان تكون العلة ان تكون العلة دالة ولا تكون موجبة. العلة - 00:56:00

تكون دالة على الحكم ولا تكون موجبة للحكم. لا تكون العلة موجبة للحكم لا نقول بان العلة توجب وجود الحكم في الفرع لكن العلة
تكون دالة على ماذا؟ الحكم في الفرض تكون دالة على وجود الحكم في الفرض. وهذا اه هو يعني يسمى قياس الدالة - 00:56:30
وايضا هم قياس المساواة. لأن قياس المساواة. وهذا كما سبق من حديث عبادة ابن الصامت رضي الله تعالى عنه الذهب بالذهب
والفضة بالفضة مثله مثل هنا ما هي العلة في الذهب - 00:57:00

ها العلة في الذهب قيل بانها الوزن لكن هل العلة هذه الوزن هل هي موجبة للحكم في الفرع؟ في الحديث مثلا هل هي موجبة للحكم
في الفرق وهو الحبيب يعني نقول يجري الربا في الحديد لكنه موزونا لأن الذهب موزون او ليست - 00:57:20

يقول هنا ليست موجب. نعم. لانه لانه لو تخلفت نعم يحصل تخلفهم بخلاف العلة في قياس العلة ما يحسن تخلفها نعم لا يحسن
تخلف فمثلا الظرف ضرب الوالد العيلة العلة لو قلنا بين العلة ليست الايذاء ها؟ يحصل ذلك - 00:57:50

كل ما يحصل لا يحسن. نعم لا يحسن. لكن بالنسبة اه الحديد لو قلنا اه في الربا العلة هي هي الوزن. هنا ليست العلة هي الوزن. ولا
يحسن التخلف او لا - 00:58:20

المفروض يحصل لأن العلة هنا لا توجد. العلة هنا لا توجب فقد تكون هناك علة اخرى. تكون هناك علة اخرى فهذا قياس الدالة وهو
الاستدلال واحد النظيرين الاخر وهو ان تكون العلة - 00:58:40

انها الحكم ولا تكون موجبة نعم لا تكون موجبة وبحكم وهذا يعني اه بالنسبة لقياس الدالة اه قياس ما بعد قياس الشبه. يعني قياس
الدراسة هذا كثير في الفقه واكثر منه ما سياتينا ان شاء الله - 00:59:00

الشبه وقياس الدالة هي توفرت الشروط نعم حجة توفرت شروط القياس فيه هذا حجة اما بالنسبة لقياس نعم اما بالنسبة لقياس
قياس العلة فهذا ظاهر يحج. ظاهر انه حجة لانه يسقط بها. العلة موجعة. ياسر دالة الصحيح انه - 00:59:30
حجة توفرت الشروط في شروط القياس. قياس الشبه هذا ضعيف. وهو كثير جدا يعني لو قرأت في كتابا كتاب الشرح الكبير قرأت
تجد فيه كثير يلحق حكم بحكم التشابه بينهما في بعض الامور. هذا يسمى العلماء رحمهم الله وهو ما ذكره الان بقوله وقياس الشبه -

قال وقياس الشبه هو الفرق المتردّد بين اصلين نعم وسيأتي ان شاء الله ايضا سيأتي في في بيان مسالك العلة قياس الشبه يقول المؤلف رحمة الله نعم اه قال مقياس الشبه هو الفرع المتردّد بين - 01:00:30

اثنين فيلحق باكثرهما شبهها ولا يسار اليه مع ان كان ما قبله. نعم الفرع المتردّد نعم الفرع المتردّد بين اصله وهذا لو رجعت الى كتاب المغني نعم وجدت فيه كثير كتاب المجموع - 01:01:00

ايضا فيه كثير ولها اختلاف فيه العلماء الشافعية والحنابلة يرون انه حجة ويحتاجون به كثيرا. لو رجعت الكتاب الكافي لابن قدامة رحمة الله وجدت انه كثير في هذا - 01:01:20

قياس الشبه اه فقط لكونهم ما يتشارباهن في بعض الامور يقول يقاس عليه. ويثبت الحكم. عند الحنفية قياس الشبع هذا ليس حجة ولكن ما تجده يا اخي في كتب الحنفية يعني لا تجده في كتب الحنفية اللهم الا نادى - 01:01:40

عند المحققين من الحنفية يرون انه ليس حجة وعنده الشافعية والحنابلة يرون انه حجة كثير في كتب كتب الحنابلة. وهذا يأتي من امثلته من امثلة مثلا الرقيب هل يملك الرقيق بالتمليك؟ وهل اذا قلت - 01:02:00

فيه الدية او القيمة فهذا متردّد بين اصلين الرقيق هذا متردّد بين اصلين الاول الرسم الاول الحر. فهو يشبه ان يشبه الحب. من جهة كونه انسان ومكلف اه يكلف بالعبادات واه - 01:02:30

غير ذلك فيه احكام سارية فيه كما هي سارية في الحر عاقل مكلف تجب عليه العبادات وهو تزوج ويطلق ويظهر ويولي الى اخره. الى اخره من هذا الباب قالوا بما انه يشبه الحب. يشبه الحر في هذه الامور نقول انه يملك بالتمليك. ونقول - 01:03:00

لانه كما ونقول بأنه اذا قتل في الدين طيب الرأي الاصل الثاني هو متردّدين اصلين الاصل الثاني انه بما انهم بيعا ويشتري نعم بما انه مال وباع ويشتري نعم فهو يشبه من هذا الاصل بقية الاموات فهو - 01:03:30

ويوصى به ويرهن ويورث وغير ذلك. فهو الان ندمت هذه الاحكام هنا نشبه ماذا؟ نشبه المال. فلا تجب فيه الدنيا وانما تجب فيه القيمة. لا يملك بالتمليك لانه يشبه الله. فهو متردّد بين هذين اصلين. متردّد بين هذين اصلين. نعم. نعم وهذا كما ذكرت انه يعني - 01:04:00

حقيقة اوقات الوالد رحمة الله يلحق باكثرهما شبه. لكن هذا في الحقيقة انه ضعيف ولذلك لو اذا تأملت لقي ساعة يعني كثير الفقهاء رحهم الله نعم اه يثبتون قياس الشمع ولو كان عندنا فسحة من الوقت كان اتينا بعض الكتب وقرأنا فيه لكي يتبيّن يعني لكن الانسان بامكانه اذا قرأ في كتب - 01:04:30

الفروع يتبيّن يعني ينظر بان ينظر بالنسبة ان ينظر تجد انهم يقول لك بجامعة انه كذا وكذا في جامع هذي كلها نقست يا عمي اقيست الشباب ها طيب ايضا ينقسم القياس - 01:05:00

قلنا انه ينقسم اولا باعتبار قوته وضعفه وينقسم ايضا باعتبار علته. وينقسم ايضا هذه ثلاثة اقسام ينتصر ايضا آآ باعتباره باعتبار الطرد والعكس فيه. نعم ينقسم ايضا باعتبار والعكس فيه باعتبار الطرد والعكس في اه ينقسم الى قسمين القسم الاول قياس الطرد - 01:05:20

والقسم الثاني قياس العكس. فقياس الطرد هو القياس المعروف. يعني اثبات مثل حكم الاصل او مثل حكم اصل لفرع لان تجمع بينهما عند المثبت. هذا يسمى قياس ماذا؟ قياس الطرد. نعم قياس الطرد - 01:05:50

نعم. قياس العكس تقدم الى تعريفه. ما هو؟ اثبات نقير حكم الاصل في الفرع الافتراضيين في العلة. اثبات نقض حكم الاصل في الفرع الافتراضنا في العلة القسم الرابع من اقسام القياس باعتبار محله باعتبار - 01:06:20

محل القياس فنقول بالنسبة باعتبار محل القياس ينقسم الى قسمين. نعم ينقسم قسمين القسم الاول في التوحيد والعقائد فباتفاق اهل السنة باتفاق اهل السنة والجماعة ان لا يجري في التوحيد. ان ادى الى البدعة او تعطيل الاسمي - 01:06:50 والصفات الى البدعة او تعطيل اسمى والصفات كتشبيه الخالق بالمخلوق وانما يصح القياس في التوحيد والعقائد اذا استدل به على

معرفة الخالق. اذا استدل به على معرفة الخالق. وتوحيده وتوحيده ويستخدم في ذلك قياس الاولى - 01:07:20

آآ بالا يدخل الخالق والمخلوق تحت قضية كلية يستوي افرادها يعني الا يدخل الخالق والمخلوق تحت قضية كلية يستوي افرادها اه فمثلا يجب ان يعلن ان كل كمال ان كل كمال - 01:08:00

ما نقص فيه بوجه من الوجوه ثبت المخلوق فالخالق اخلق فالخالق اولى يعني كل كمال وجب لي لا نقص فيه لا نقص فيه باي وجه من من الوجوه ثبت للمخلوق - 01:08:30

والعكس بالعكس كل نقص يكون للمخلوق فالخالق كل نقص منزه عنه المخلوق او ينزع عنه المخلوق فالخالق من باب تام من باب اولى اه اه فنقول بالنسبة للتوحيد والعقائد هذا في التوحيد والعقائد هذا لا يجري فيه طيب في الاحكام الشرعية - 01:08:50

فين الاحكام الشرعية العملية؟ هذا يجري في نعم يجري في القياس البيوع مثل من الاحكام البيوع ما يتعلق باحكام البلوغ واحكام التبرعات الى اخره واحكام الانكحة وغير ذلك. هناك اشياء اختلفت - 01:09:20

مثلا العقوبات الحدود والكافارات هل يجوز اثبات القياس بها او لا الجمهور على اثبات القياس. جمهور اهل العلم رحمهم الله على اثبات القياس فيه. العقوبات. فمثلا قالوا النباس الذي يقوم بنبش القبور تقطع يده قياسا على السارق. الذي يقوم بالسرقة - 01:09:50

ايضا قالوا اللعب يرجم قياسا على الزاني. يذهب ان اللائق يرجم قياسا على الزاني. وايضا الى اخره عند الحنفية انه لا يجري القياس نعم لا يجري القياس بالكافارات والحدود. وهذا القول اقرب. هذا القول اقرب - 01:10:20

اللهم انا يا ثمة العلة يعني اذا ثبتنا العلة فيها بحيث اننا لا بحيث انه اه بحيث انه اصلا يقال بأنه ثابت تحت حكم الاصل. يعني بالعموم عام ثابت تحت حكم الاصل بحذر المسميه. مرتكبا لهذا الحد - 01:10:50

اما اذا لم يكن يعني مخالف بحكم الاصل مثل اللائق هل نقول بأنه يقاس على الزاني فان كان ذكرها نزلت وان كان غير بكر فانه يرجى اذا كان محضنا الصحيح انه لا قياس - 01:11:20

وكذلك ايضا قالوا من جامع في نهار رمضان في الكفاره هذا من جاءنا في نهار رمضان وش تلزمته؟ الكفار ذهب بعض العلماء الى انه من افطر بالاكل والشرب؟ فالزمته ايضا كفاره على الجماع. مش صحيح انها انه لا يقاس. الصحيح انه لا يقاس - 01:11:40

طيب هذا بالنسبة للحدود الكفارات. ايضا المقدرات المقدرات هل يقاس عليها او لا يقاس عليها هذى اختلاف فيها. مثلا جاء الشارع بتقدير نصاب السرقة بثلاثة دراهم. هل القصعة المقدر هذا او لا يقاس - 01:12:10

المسافر اذا قلنا يتراخص اربعة ايام كما ذهب الى طالب من اهل العلم هل يقاس على هذه الاربعة؟ او لا يقاس على هذه الاربع الزاني اذا كانت ذكرها يجلد مائة هل يقاس على هذا العدد او لا يقاس؟ الجمهور - 01:12:30

المهم يقول القاص ترى في الجملة هذا انهم يختلفون في بعض المواقع لكن من حيث الجملة وعند الحنفية انه لا قياس عند الحنفية انه لا قياس. فمثلا نعم مثلا يقال لك - 01:12:50

يكفي المسح في الرأس ثلاث اصابع قياسا على ان خطف السرقة ثلاثة دراهم في العدد لكن هذا رأي جمهور اهل العلم من حيث الجملة وال الصحيح في ذلك انه لا قياس بهذا. صحيح انه لا قياس. طيب ايضا - 01:13:10

القياس في العبادات. هل يجري القياس في العبادات؟ او لا يجري؟ نعم جمهور اهل العلم انه يجري جمهور اهل العلم انه يجري القياس والرأي الثاني منسوب لابي حنيفة رحمة الله ان القوامة - 01:13:40

العبادات لا يجري الابيات مبنها على ماذا؟ مبنها على التوثيق. فكيف نقول بالقياس فيها؟ فاصل هي الحظر والمنع. الاصل فيها الحظر اللهم الا اه يعني الحقيقة القياس في العبادات يحتاج الى ضابط. نعم يحتاج الى ضابط يعني ما يمنع باطلاق او نقول الاصل - 01:14:00

انه يمنع ان الاصل انه يمنع اه لأن لأنها مبنية على التوثيق. لكن اه لكن آآ اذا علمنا آآ ان الشارع لا يفرط بين هذين اذا علمنا ان الشارع لا يفرق بينهما. بحيث انه يكون داخل تحت عموم النص الاول - 01:14:30

فانه في هذه الحالة في هذه الحالة يقال في الالحاق. الحق الفرض الاصل. ايضا القياس في الرخص. هل يقال بالقياس في الرخص او لا يقال ؟ فمثلا المحصر الله عز وجل قال ها فان احشرتم فما استيسر من الهدي لما استيسر من الهدي فقط - 01:15:00

متمنع الممتع ماذا يجب عليه من لم يجد فصيام ثلاثة ايام من حج وسبعة اذا رجعتم. هل ينقص هذا او لا يقاس ؟ نعم. هل ينتقد الى الصوم المحصر او لا ينتقض ؟ من ذلك نعم مثل ذلك ايضا جاء الشارع بالترخيص - 01:15:30

في الجمع في المطر جاء الشر جامع المطر هل يقاس عليها جمع ؟ في الثلوج او لا يقاس عليه هل نقيس عليه الجلد في الثلوج او لا نقيس عليه الجمع في الثلوج - 01:16:00

الى اخره هذا موضع خلاف فجمهور اهل العلم رحمهم الله ان هذا انه يقاس وعند انه لا يقاس اركان القياس اربعة الان اركان قياس اربعة الركن الاول الاصل وهو المقيس عليه وهي الحادثة - 01:16:20

التي جاء الشارع الحادثة التي جاء الشارع حكمها اما بالنص او بالاجماع. يعني الحادثة التي ورد حكمها شرعا اما بالنص او بالاجماع. او الاسم الثاني او الركن الثاني الفرع. وهو المقيس - 01:16:50

وهي الحادثة التي لم يأتي لها حكم. الركن الرابع الركن الثالث اما الركن الثالث الحكم وهو الامر المقصود الحق الفرع بالاصل فيه الحكم وهو الامر المقصود الحق الاصل بالفرع فيه. الامر المقصود - 01:17:20

الحق الاصل الحق الفرع للاصل فيه. الامر المقصود الحق الفرع والاصل فيه الركن الرابع العلة. نعم. وهي المعنى المشترك بين الاصل والفرق. العلة فهي المعنى المشترك بين الاصل والفرع المقتضي اثبات حكم الاصل في الفرق. يقول المعنى المشترك - 01:17:50
بين الاصل والفرع المقتضي اثبات حكم الاصل في الفرع اطبق اصل فقط آ قال المؤلف رحمة الله ومن شروط القياس ومن شرط الفرق ان يكون مناسبا للاصل ومن شرط الاصل ان يكون ثابتا بدليل متفق عليه بين قسمين ومن شرط العلة ان تضطرد في معلولاتها - 01:18:20

ولا تنتقد لفظا ولا معنى. ومن شرط الحكم ان يكون مثل العلة في النفي والاثبات والعلة هي الجانب القياس يشترط له شروط لكي يثبت القياس ويكون صحيحا ها هذا اشترط الاوس الشرط الاول ان يكون حكم الاصل نعم ان يكون حكم الاصل - 01:18:50

حكم شرعا عمليا. ثابتا بالنص او الاجماع ان يكون حكم الاصل حكما شرعا عمليا ثابتا بالنص او الاجماع حكم شرعيا هذا يخرج ها اللغوي والعقلي. وقلنا عملي هذا العقدي كما تقدم وايضا قول ثابت بالنص والاجماع لابد ان يكون - 01:19:20

حكم الاصل ثابت بالنص والاجماع. فان كان حكم الاصل ثابت بالقياس ما صح القياس عليه. لا يصح القياس عليه. فمثلا الارز كل ما يجري فيه الربا قياسا الروح. ثم قلنا في الذرة - 01:20:00

يجري الربا في الذرة قياسا العرس. كل هذا لا يسأل. لأن حكم الاصل ثبت به شيء حكم الاصل هنا ثبت بالقياس. نقول لا يسع. بل لا بد ان يكون حكم الاصل ثبت في اي شيء - 01:20:20

لا بالنص او الاجماع. طيب الشرط الثاني انه لابد ان يتفق الخصلان على الاصل ولا يشترط في ذلك الاجماع. بل لا بد ان يتفق الخصلان على القسم. فاذا كان هناك من ينزع في الاصل الخصم ينزع في الاصل فانه لا يصل. فمثلا جلد الميادة المذهب - 01:20:40
لا يقرب الدابة نجس يعني جلد الميادة نجس ايته بالدم. قالوا كقياء كجلد الكلب خزينة الكلب. هناك من لا يسلم ان جلد الكلب انه نجس. مثلا عند الحنفية سؤالنا جلد الكلب ليس نديسا. فيقول اصلا انا ما اسلم لان جلد الكلب نجس. لابد ان يتفق ماذا ؟ الخصمان - 01:21:10

على الاصل المقيس عليه. ولا يشترط اتفاق لا يشترط اتفاق الجميع. بل لا بد من اتفاق طيب الشرط نعم طيب الشرط الثالث آ ان ان يكون حكم الاصل ثابتا ليس منسوبا. ان يكون حكم الاصل - 01:21:40

ثابتا ليس منسوبا وان يكون ثبوته بدليل يغلب على الظن صحته. ان ثبوته بدليل يغلب على الظن صحته. الشرط الرابع ان يكون حكم الاصل معقولا ان يكون حكم الاصل معقولا لتعديدة الحكم. فما لا يعقل ما - 01:22:10
مثل اعياد الركعات ما ندرى يعني اعداد الركعات العلة فيها هذه معقوله مثل اية طواف السعي العلة في التعبد ليس معقولا مثل الكلب

في الاناء. قال العلماء رحمة الله العلة فيه تعبدية ليست معقولة. مثل ايضا امر - 01:22:40

اذا قام من نوم الليل الناقض الوضوء على المذهب علة تعبدية ليست معقولة. فقول التعبدى هذا ما ينقص عليه هل رأيت عندهم تعبدى؟ يعني انه لا يقاس عليه. طيب الشرط الخامس قال - 01:23:10

ان توجد العلة الشرط الخامس ان توجد العلة في الفرض بتمامها. ان توجد العلة بالفرغ بتمامها وهذا لعل هذا قياس او المساواة. او يغلب على الظن وجود نقول ان توجد العلة بتمامها - 01:23:30

في الفرع او يغلب على الظن وجودها يغلب على الظن وجودها فيه. يعني توجد بالقدر. توجد او يغلب على الظن وجودها في القسم او الشرط السادس الشرط السادس الا يكون حكم الفرع منصوصا عليه الا يكون حكم الفرع منصوصا - 01:24:00

بنص يخالف الاصل وان كان منصوصا عليه بنص يوافق الاصل فيجوز الاقتباس تقصير تذكير الادلة. يعني اذا كان الفرع منصوص عليه بنص يخالف الاصل ها فهذا ما يصح. نعم لا يصح القياس. نعم لا يصح القياس - 01:24:30

لكن اذا كان منصوصا عليه بنص يوافق الاصل ليس خلف نقول يصح هنا تكثيرا للادلة اه طيب الشرط السادس اه ان يكون الحكمان ان يكون الحكم ان متساويان. يعني حكم الفرع تكون مساويا لحكم الاصل. فلا يقاس - 01:25:00

واجب على مندوب وبالعكس آآ الشرط الثامن ان تكون العلة متعددة وليس قاصرة. الشرط الثامن ان تكون العلة متعددة وليس قاصرة فان كانت قاصرة فانه لا يصح التعريف بها. اذا كانت العلة قاصرة فانه لا يصح - 01:25:30

والتعليق بها والشرط السادس ان تكون العلة او التاسع التاسع ان تكون العلة ثابتة. نعم ان تكون العلة ثابتة بمسلك من مسالك وسيأتيينا مسألة العلة الاجماع النص وآآ والتنقح تلقيح المنار الى اخره هذه سيأتي ان شاء الله الشرط - 01:26:00

عاشر قال الا تختلف نصا ولا اجماعا اذا كانت مستنبطة. العلة يشترط فيها الا تختلف نصا او اجماعا القياس اذا خالف النص وانه يسمى فاسد الاعتبار. سمي الاعتبار ويشترط الا تختلف نصا ولا اجماعا اذا كانت مستنبطة. الشرط الحادي عشر - 01:26:40

ان تكون وصفا مناسبا. ترتيب الحكم. فالوصف الوصف الطريبي هذا ماسح ان يكون علة. الوصف هذا لا يصح ان يكون علة مثل يعني مثل الطول هذا وصف طرفي او حرمت الخمر لكونها حمرا. هذا وصف نعم هذا وصف طنط. ما يصح هذا ليس وصفا مناسبا - 01:27:10

لاثبات العلة ايضا ان وهذا شرط تقدم ان يكون القياس في الاحكام العملية الشرعية. وليس بالعائد القياس في الاحكام الشرعية العملية وليس في العائد اذا كان هذا سيؤدي نعم اذا كان هذا سيؤدي الى البدعة سيؤدي الى البدعة - 01:27:50

وهذه الشروط اشار المؤلف رحمة الله الى شيء منها نعم بقوله ومن شرط الفرع ان يكون مناسبا المناسبة تكون بالعلة كما تقدم لنا ان تكون العلة وصفا مناسبا يصح لترتبا الحكم عليه فقوله هنا من شرط الفرع ان يكون مناسبا - 01:28:20

المناسبة تكون فيه شيء في العلة. فذكرنا من الشروط انه يشترط في العلة ان تكون وصفا مناسبا لترتبا الحكم على ايه؟ نعم احرص لترتبا الحكم عليه مثل قول النبي عليه الصلاة والسلام لا يقدر قاضي وهو غضبان. فالعلة ما هي؟ تشويش - 01:28:50

تشويش الفكر والدين. هذا نقول بان وصف ناسي يصح ترتبا الحكم عليه. فنقول لا يقضي ايضا وهو حاقن او لا بيني وهو جائع ونحو ذلك. ما دام انه يصح الحكم عليه قال ومن شرط الاصل ان يكون ثابتا بدليل متفق عليه بين خصميين او تقدم نعم تقدم - 01:29:20

كما انه لا يشترط الاجماع مع الامة وانما يشترط ان يكون الاصل ثابتا بدليل متفق عليه بين قسمين قال ومن شرط العلة ان تضطرد في معلوماتها فلا تنتقض لفظا ولا معنى. نعم. يقول من شرط العلة ان تضطرد في معلوماته. بمعنى انه كلما وجد العلة - 01:29:50

في صورة من الصور وجد معها الحكم. يعني قول من شرط العلة ان تضطرد في معلوماتها يعني انه كلما وجد بنيت العلة في صورة من الصور وجد معها الحكم وجد معها الحكم. مثلا - 01:30:20

الاسكار عنا في تحريم الخمر فكلما وجد الاسكار في شيء وجد ماذا وجد الحكم اه وجد الحكم. مثل ايضا علة الكيل او الوزن كلما وجد الكيل في شيء وجد الحفر وهكذا والمراد بمعلوماتها الاحكام المعللة بها - 01:30:40

اما المراد بقوله ومعلوماتها الاحكام المعلنة بها كتحريم الربا في البر معل بالكيد. او بالكيد والظهور. تحريم الربا في الذهب او معلم بالثمانين. قوله فلا تنتقد لفظا ولا معنا يعني - [01:31:10](#)

خطاب هو ان يوجد الصورة من الصور ولا يوجد معها الحكم. ان يوجد صورة من الصور لا يوجد معها الحكم. فانا وجدت صورة من الصور ونجد معها الحكم. فهل هذا من القوادح التي - [01:31:40](#)

تذكر قياس مطلقا او نقول بان في المسألة تفصيل. الان هو جمهور المحدثين على جمهور المحدثين على ما ذهب اليه امام المحدثين البخاري رحمه الله. الرأي الثاني غير المسلم - [01:32:00](#)